الهرشاني : هدفهم تحريض الشعب من أجل الفوضي

شن النائب حمد سيف هجوما على من يسعون إلى رمي كرسي سمو رئيس الوزراء صباح الخالد الحمد المبارك الصباح الى خارج المجلس مؤكدا انهم هم ومن على شاكلتهم ومن يؤيدهم من يستحقون الرمي بالخارج وكفى تطاولا ومحاولات الانقلاب على النظام والدستور والشرع والاعراف والاساءة للقضاء وضرب اسس الدولة مشدداً على من يهدد بالقوة والتطاول بالالفاظ او بالبلطجة او عرقلة أعمال الدولة والمواطنين والمجلس في قاعة عبدالله السالم لن نسمح له .

وقال سيف في تصريح صحافي ان ما يحدث في جلسات المجلس بناءً على الدستور ومواده التفسيرية واللوائح والاعراف والسوابق من المجلس التأسيسي الى اليوم وكل شئ مثبت بالمحاضر والصوت والصورة مؤكدا ان الاغلبية الساحقة من الشعب الكويتي سيكون سورا منيعا للكويت ولحكامها الصباح (واللي بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجر)

واضاف ان هدفهم تعطيل مصالح البلاد والعباد وفرض مخططاتهم الخبيثة وتحريض الشعب الكويتي من اجل الفوضي والامور اصبحت واضحة والبعض منهم يتكلم ان دول الخليج غير شرعية.

نواب كتلة الـ31 مجدداً: لا جلسة إلا بصعود رئيس الوزراء المنصة

رياض عواد

دعا رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لجلسة عادية غدا الثلاثاء لاقرار ومناقشة ميزانيات الدولة ، وتفاعل عدد من النواب برفض انعقاد الجلسة أو اية جلسات الا بعد صعود سمو رئيس مجلس الوزراء للمنصة

وقال النائب سعود سعد بوصليب : كيف لنا أن نقر ميزانية للدولة وإعطاء الحكومة ورئيسها حق التصرف بمليارات الشعب بدون أن نملك حق المحاسبة والمراقبة عليهم؟!

ومايروج من قبل الحكومة بأن النواب سيعطلون التعيينات والبعثات فهو كلام فارغ، لأن المادة 145 من الدستور تنص على العمل بالميزانية القديمة لحين صدور قانون جديد. بدوره قال النائب حمد محمد المطر لاشك إن إقرار الميزانية مهم ولكن إحترام الدستور أهم.

مدينة الكويت الطبية للمتقاعدين التابعة للتأمينات:

مضيفا يجب أن تسلم الأرض كاملة لتنفيذها بمساحة تصل إلى مليون متر مربع وميزانية تبدأ بمليار دولار وتصل إلى مليار دينار للتوسع للعشرين سنة القادمة، ومنا للأجهزة الحكومية والبيروقراطية التى تبدأ بكتابنا وكتابكم فلقد تم تسليم الموقع سنة 2019 وقال النائب شعيب المويزري الحكومه داست على الدستور وعبثت بالمال العام واقترضت مؤسّساتها لتصبح الدوله مديونه ودمرت بادارتها السيئه الاسره الكويتيه والتعليم والصحه ومازالت تخطط للانتقام من الشعب فأفلست الاحتياطي العام وبنك الائتمان لفرض الرهن والمطور العقاري والضربيه ووجه رسالة الى سمو رئيس الوزراء قال فيها احترم الدستور واسحب طلبك بتأحيل الاستجوابات المقدمه والمزمع تقديمها واصعد المنصه واترك عنك الضغط (بكل الوسائل) لتفكيك كتلة 31 التي سيتصدي جميع اعضاؤها لكل من لايحترم الدستور والاراده الشعبيه ولن تنفع محاولاتك ولاحليفك رئيس المجلس

إحترم الدستور واصعد المنصه

من جهة أخرى دعا المويزري جميع الاخوه المحترمين أعضاء كتلة 31 للاجتماع أمس الاحد الموافق 20 / 6 / 2021 الساعه التاسعه والنصف مساءً

الموضوع الاجتماع :

التمسك بالدستور ووجوب احترام رئيس الوزراء للدستور واللائحه الداخليه للمجلس وصعوده المنصة

وقال النائب مبارك العرو لا يمكن القبول بأي درجة من الإخلال في ميزان العلاقة بين السلطتين ولذلك نؤكد مجدداً بأنه لا منصة لا جلسة ولا يمكن القبول بأي مبررات واهية طالما هي تنتقص من حق الإرادة الشعبية البرلمانية في المحاسبة.

وقال النائب أسامة الشاهين: ما تهمهم المعاشات .. وإنما المناقصات والسرقات و»حديقة الحيوانات» !

بدوره قال النائب الدكتور بدر الملا لا جلسة الا بصعود المنصة

ولن نسمح بالتعدي على الدستور وعلى حقوقنا الدستورية تحت أي مبرر

وسنظل اوفياء للأمانة التي حملنا اياها الشعب وسنحمي المادة 100 من الدستور من التعدي عليها

وقال النائب صالح المطيري: لسنا موظفين لدى الحكومة بل جهة تشريعية رقابية تم تفويضها بقرار من الشعب الحر

وقال النائب الصيفي مبارك الصيفي : كيف يمكن أن نقر ميزانية لرئيس وزراء حصن نفسه وماذا لو تمت هناك قضايا فساد بالميزانية؟

وقال النائب فارس العتيبي نكرر موقفنا الثابت بعدم عقد أي جلسة دون امتثال رئيس الوزراء للمحاسبه

المويزري للخالد: احترم الدستور واسحب طلبك بتأحيل الاستجوابات واصعد المنصه واترك عنك الضغط بكل الوسائل لتفكيك كتلة 31

الحجرف :أموال الشعب التي تعوّدتم هدرها وسرقتها لن نضعها تحت تصرف رئيس حكومة يريد صرفها بعيداً عن المحاسبة

بوصليب :كيف نقر ميزانية للدولة وإعطاء الحكومة ورئيسها حق التصرف بمليارات الشعب بدون أن نملك حق المحاسبة والمراقبة ؟!

المطر: لاشك أن إقرار الميزانية مهم ولكن إحترام الدستور أهم

الشاهين: ما تهمهم المعاشات .. وإنما المناقصات والسرقات وحديقة الحيوانات !

المطيري: لسنا موظفين لدى الحكومة بل جهة تشريعية رقابية تم تفويضها بقرار من الشعب الحر

جلسة سابقة

فإذا كانت مصالح الشعب فعلاً مهمه لديه فعليه أن يتحمل المسؤوليه السياسيه إما بتقديم استقالته أو المواجهه وصعود المنصه مجلس الأمة

أما الهروب وتأجيل الاستجوابات أمر مرفوض وقال النائب مهلهل المضف ماقيمة أن يُكتب دستور ويُنتخب برلمان ويُقسم على احترامه والذود عن حريات الشعب وأمواله ثم يأتي رئيس حكومة يطلب أموال الشعب ليصرفها بلا محاسبة .. فأي أمانة أدينا !

وقال النائب مبارك هيف الحجرف : أموال الشعب الكويتي التي تعوّدتم هدرها و سرقتها ، لن نضعها تحت تصرف رئيس حكومة يريد صرفها بعيداً عن المحاسبة.

وأضاف الحجرف غريب أمرك يا رئيس الوزراء تريدنا أن نمنحك حق التصرف بالمليارات وأنت تتخفى خلف قرار تحصينك المنعدم ، لن تعقد الجلسة حتى نشعر أن أموال الكويتيين وحقوقهم الدستورية بمأمن. وغرد النائب محمد برلك المطير: لا جلسة إلا بصعود رئيس الوزراء المنصة

– لن نقر ميزانية لحكومة لا نستطيع محاسبتها

رئيس الوزراء اذا مصالح الشعب تهمك اصعد المنصه او قدم استقالتك

وأضاف المطير قائلا فلا تعطل مصالح الشعب بهروبك من الاستجوابات كيف نثق بانك ستصون موارد واموال الدولة وانت محصن نفسك بتأجيل الاستجوابات المستقبليه ضد اي محاسبة او جريمة فساد وهذا مخالف للدستور الذي اقسمت عليه..

فلاجلسة الا بصعودك المنصة

وكتب النائب خالد المونس على صفحته في وسائل التواصل الاجتماعي قائلا سندافع بكل ما نملك من صلاحيات دستورية عن حقوق الشعب ودستوره فإما أن يمتثل رئيس الوزراء للرقابة الشعبية وإلا فلن تكون هناك جلسة.

– الثبات على المبدأ في الموقف الحق مسئولية وطنية سنبقى ملتزمين بها مهما كلفنا الأمر ولن نقبل بأن نكون شهداء زور على انتهاك الدستور.

وأضاف المونس قائلا يقتلون القتيل ويلطمون بجنازته»

نحروا الدستور وبدأت صيحاتهم عبر إعلامهم المأجور الكاذب لتنفيذ مخططهم.

– المادة 145 تكشف ألاعيبهم وللعلم آخر ميزانية اقرت سبتمبر الماضي.

– يريدون ضوء أخضر من المجلس يبارك تصرفهم بالمال العام دون محاسبة وهذا لن نقبله على أنفسنا ولن نقبله على الأمة.

كما غرد النائب الصيفي مبارك الصيفي قائلا كيف يمكن أن نقر ميزانية لرئيس وزراء حصن نفسة (الاستجوابات المزمع تقديمها)، ماذا لو تمت هناك قضايا فساد بالميزانية

كيف يمكننا محاسبة رئيس الوزراء ؟!

احترام الدستور وصعود رئيس الوزراء للمنصة نقطة مهمة وهي محل إجماع شعبي

والتعذر بالميزانيات يجعلنا نتمسك بصعود رئيس الوزراء للمنصة

وغرد النائب السابق الحميدي السبيعي: من يُمكنْ رئيس الحكومة من الجلسة القادمة قبل أن يصعد لمنصة الإستجواب هو متخاذل وشريك في التعدي على الدستور

– لاحل إلا كما قال الرمز أحمد السعدون أن يقوم صباح الخالد بسحب طلبه تأجيل الإستجوابات المزمع تقديمها

بدوره قال النائب السابق عبدالوهاب البابطين الترويج لعدم إمكانية صرف الرواتب أو إقرار التعيينات الجديدة بسبب عدم إقرار الميزانية هو حديث باطل

– المادة 145 من الدستور قررت أن يُعمل بالميزانية السابقة لحين إقرار الميزانية الجديدة

وتحسم كتلة المعارضة موقفها من عقد جلسة الثلاثاء في اجتماع مفصلي بديوان النائب شعيب المويزري موقفها من انعقاد جلسة الثلاثاء في حال استمرار رفض رئيس الحكومة صعود منصة الاستجواب وتمسكهم بعدم عقد اي جلسة إلا بصعوده المنصة .

وبعد 60 سنة يأتي رئيس الحكومة ليعبث بهذا الإرث ليحصن نفسه ويقوض الدستور.

لذلك دفاعاً عن مشروع الدولة فلا جلسة إلا بصعود رئيس

ودفاعاً عن مشروع الدولة فلا جلسة إلا بصعود رئيس الوزراء المنصة واستعادة حق الأمة بالرقابة

وغرد النائب السابق الحميدي السبيعي: من يُمكنْ رئيس الحكومة من الجلسة القادمة قبل أن يصعد لمنصة الإستجواب هو متخاذل وشريك في التعدي على الدستور

– لاحل إلا كما قال الرمز أحمد السعدون أن يقوم صباح الخالد بسحب طلبه تأجيل الإستجوابات المزمع تقديمها

بدوره قال النائب السابق عبدالوهاب البابطين الترويج لعدم إمكانية صرف الرواتب أو إقرار التعيينات الجديدة بسبب عدم إقرار الميزانية هو حديث باطل

– المادة 145 من الدستور قررت أن يُعمل بالميزانية السابقة لحين إقرار الميزانية الجديدة

وتحسم كتلة المعارضة موقفها من عقد جلسة الثلاثاء في اجتماع مفصلي بديوان النائب شعيب المويزري موقفها من انعقاد جلسة الثلاثاء في حال استمرار رفض رئيس الحكومة صعود منصة الاستجواب وتمسكهم بعدم عقد اي جلسة إلا بصعوده المنصة .

الغانم : تأخير الميزانيات ستكون له آثار سلبية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا

15 نائبا تقدموا بطلب عقد جلسة الميزانيات

مرزوق الغانم

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن توجيه الدعوة لعقد جلسة خاصة لمجلس الأمة يومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين للنظر في الميزانيات معربا عن تمنياته بحضور الجميع (حكومة ونوابا) لإقرارها وإبعاد مصلحة المواطن عن أي خلافات سياسية.

وقال الغانم في تصريح صحافي في مجلس الأمة «نأمل من الجميع حكومة ونوابا حضور الجلسة ومن كان له رأي نختلف أو نتفق معه له الحق في إبداء رأيه والتعبير عنه في التصويت لكن لا يحق لأي طرف فرض رأيه على الطرف الآخر والإخلال أو الخروج عن إطار الدستور».

وعزا قيامه بتوجيه الدعوة لعقد جلسة خاصة إلى القول بأنه «لا يخفى على الجميع بأن عدة جلسات عادية تم تعطيلها سواء بسبب الخلاف الحاصل على المقاعد وغيرها وذلك ليس من صالح المواطن».

وأوضح أن «ذلك يأتي بناء على مواقف النواب الذين أعلنوا حضورهم للجلسات الخاصة التي بها مصلحة للمواطنين وحضروا الجلسة الخاصة لإقرار الاعتماد التكميلي لمكافأة الصفوف الأمامية ومناقشة أحداث القدس والاختبارات الورقية إيمانا منهم بإبعاد المواطن ومصالحه عن الخلافات السياسية».

وبين أن «الميزانيات ليست أداة سياسية إنما هي أداة مالية مرتبطة بمصلحة المواطن بشكل مباشر من عدة نواحي» مشيرا إلى أن عدم إقرار الميزانيات «يتسبب بتعطيل التوظيف الجديد والبعثات الدراسية الداخلية والخارجية وتأخر توزيع القسائم السكنية وتعطيل كل منشأ مالي يتم إدراجه في الميزانية الجديدة وإعانات خفض تكاليف المعيشة لمدينتي المطلاع وغرب عبدالله مبارك».

وأضاف أن عدم إقرار الميزانيات يتسبب أيضا بتعطيل «تقديرات متعلقة بالمشاريع الجديدة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية منها مدن جنوب صباح الأحمد والمطلاع وغرب عبدالله المبارك وجنوب غرب عبدالله المبارك والوفرة الاسكاني ومنافع ومزايا للمتقاعدين وزيادة بالميزانية الجديدة لا تقل عن مبلغ 93 مليون دينار (نحو 310 مليون دولار) مقارنة بالسنة المالية الماضية مما يؤدي إلى ضرر مباشر على المواطن».

وذكر أن ما نصت عليه المادة (145) من الدستور أنه «إذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة لحين صدوره..» صحيح لكنه اجراء مؤقت واحترازي في حال عدم إنهاء لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الميزانية وإقرارها من مجلس الأمة قبل بدء السنة المالية.

وأضاف أن السنة المالية تبدأ في الأول من أبريل من كل عام والمادة (140) من الدستور نصت على أن «تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل لفحصها وإقرارها» وتم إحالة هذه المشاريع إلى لجنة (الميزانيات) البرلمانية بتاريخ 28 يناير الماضي.

وقال إنه وفقا للمادة (161) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة انتهت المدة بعد ستة أسابيع ولم ترفع هذه التقارير حتى الآن مبينا أنه كان من المفترض على اللجنة أن تخاطب المجلس بطلب مدة أخرى أسبوعين لكنها لم تخاطب المجلس.

من جة أخرى وجه رئيس مجلس الأمة أمس الدعوة لعقد الجلسة الخاصة لإقرار الميزانيات بناء على الطلب الموجه من 15 نائبا والذي جاء فيه: «نطلب عقد جلسة خاصة لإقرار الميزانيات لما كان عدم إقرار الميزانيات للسنة المالية 2022 / 2021 او التأخير فيا، سوف يكون له بالغ الأثر على المواطنين وسوف ينتج عنه الكثير من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي لا يمكن تداركها، مثل العلاج بالخارج والبعثات الدراسية والتعيينات الجديدة لشغل الوظائف في الجهات الحكومية والترقيات والعلاوات والبدلات ومكافآت نهاية الخدمة للمتقاعدين، كذلك تأخير تشغيل المرافق الجديدة التي تخص المواطنين وتأخر توزيع القسائم السكنية على مستحقي الرعاية السكنية وصرف القروض الإسكانية بالإضافة الى تعطيل تنفيذ الكثير من المشروعات الإنشائية الأخرى.

ولما كانت المادة (161) من اللائحة الداخلية التي تنص على أن تقدم لجنة الميزانيات والحساب الختامي للمجلس تقريرا يتضمن عرضا عاما للأسس التي يقوم عليها مشروع الميزانية وبيانا مناسبا عن كل قسم من أقسامها مع التنويه بالملاحظات والاقتراحات التي يقدمها أعضاء المجلس أو اللجنة بشأنها، وذلك في ميعاد لا يجاوز ستة أسابيع من تاريخ إحالة المشروع إلى اللجنة. فإذا انقضت هذه المهلة دون أن تقدم اللجنة التقرير المذكور وجب أن تبين أسباب ذلك للمجلس، وللمجلس أن يمنحها مهلة أخرى لا تجاوز أسبوعين فإن لم تقدم تقريرها في خلال هذه الميلة جاز للمجلس أن يناقش مشروع قانون الميزانية ا بالحالة التي ورد بها من الحكومة)

ونظرا لأن مشروعات قوانين الميزانية للسنة المالية 2021 / 2022 الواردة في المرام ارقام 12 و 13 و 14 لسنة 2021م، قد أحيلت إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي في 28/1/2021 ما يقارب خمسة أشهر ولم تقدم اللجنة تقاريرها عن تلك المشروعات حتى الآن، بينما انتهت مدة الستة أسابيع التي نصت عليها المادة (161) سالفة الذكر في 11/3/2021 .

5 نواب يقترحون حظر إعادة تعيين المتقاعدين من الوزراء وشاغلي الوظائف القيادية

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن حظر إعادة تعيين المتقاعدين من الوزراء وشاغلي الوظائف القيادية في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ومجالس إدارتها.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب بدر الحميدي واسامة المناور، ومبارك العرو، ومهلهل المضف، ومرزوق الخليفة، بحظر تعيين أي من المتقاعدين من الوزراء السابقين وشاغلي الوظائف القيادية والخبراء والمستشارين، وأن يقتصر الاستعانة بالكفاءات غير المتوافرة في كوادر العاملين لمدة لا تتجاوز سنتين كحد أقصى لهذه الاستعانة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى:

يحظر على جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من تاريخ العمل بهذا القانون إعادة تعيين أي من الوزراء السابقين وشاغلي الوظائف القيادية والخبراء والمستشارين المحالين إلى المعاش التقاعدي ممن يتقاضون معاشاً تقاعدياً وفقاً للنظم الوظيفية الخاضعين لها قبل إحالتهم إلى التقاعد أعضاء في أي من مجالس إدارات أي من الوزارات أو الهيئات والمؤسسات العامة أو الشركات المملوكة لها أو تشارك في مجالس إدارتها. ولذلك كافة اللجان المتخصصة أياً كانت طبيعة المهام المسندة إليها.

ويعتبر أي قرار يصدر من الجهة المختصة في هذا الشأن باطلاً بطلاناً مطلقاً بما يترتب على هذا البطلان من آثار.

مادة ثانية:

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز في الحالات التي يقدرها بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات من المتقاعدين،لأداء مهام بعينها ولمدة محدودة لا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها لسنة أخرى وفي هذه الحالة لا يجاوز أن تزيد المكافأة أو الميزة العينة أو المكافأة السنوية التي تتقرر له عن مقدار المعاش التقاعدي الشهري له.

مادة ثالثة:

تلتزم كافة الجهات المخاطبة بأحكام هذا القانون بعدم تجديد عمل أو عضوية أي ممن ذكروا في المادة الأولى بانتهاء المدة المحددة بالقرارات الصادرة بشأنهم.

مادة رابعة:

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار يصدر من مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

مادة خامسة:

يلغى كل حكم أو قرار يخالف أحكام هذا القانون.

مادة سادسة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. ويعمل به من تاريخ نفاذه.

وجاء في المذكرة الإيضاحية ان تناول الدستور للعدالة والمساواة أسس من قواعد العمل لجميع المواطنين كما أن الوظيفة العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها. ويستهدف موظفو الدولة أداء وظائفهم المصلحة العامة (مادة 17 من الدستور) ويرتبط بها أحكام المادة 8 من الدستور من الالتزام بتحقيق الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

واستناداً إلى ما تبين في الواقع العملي الاتجاه غير المحدود بإعادة تعيين من يجري إحالتهم إلى التقاعد من شاغلي الوظائف القيادية أو العاملين من درجاتهم في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ومجالس إدارتها واللجان المختصة المتفرعة منها أو تلك التي يسند إليها اختصاصات بعينها أن تشغل دوماً كجزء من تشكيل جهاز الإداري والوظيفي بالعديد ممن شاغلي هذه الوظائف ممن سبق إحالتهم إلى التقاعد بل وتخصيص العديد من الرواتب العالية والمزايا الوظيفية إلى جانب المعاش التقاعدي.

وذلك في الوقت الذي تمتلئ الساحة الوطنية بالآلاف من المواطنين من ذوي الكفاءة والخبرة والإمكانيات العلمية والإدارية ما يمكن أي من الجهات المشار إليها الإفادة منهم وأعمالهم بالترقية أو التعيين في هذه الوظائف أو عضوية مجالس الإدارة مما يفتح المجال أمام القيادات الشابة من أن تتبوأ مكانتها وتنال حقها في شغل الوظائف والمناصب التي هم أحق بها من المتقاعدين الذين أدوا دورهم فاعلاً بكل تقدير لسابق خبراتهم وإمكاناتهم بكل تقدير لجهودهم.

لذلك جاء هذا الاقتراح حيث نصت المادة الأولى منه على أن يحظر كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وأياً كانت طبيعة عملها أن تعيين في كوادرها الوظيفية أو مجالس إدارتها واللجان المتخصصة المتفرعة عنها أي من المتقاعدين ممن سبق شغلهم الوزراء السابقين وشاغلي الوظائف القيادية والخبراء والمستشارين قبل إحالتهم إلى التقاعد.

مهلهل المضف

مبارك العرو

اسامه المناور